البعد الإنساني لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري

د.كيم صبيحة[1]

ملخص

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية قضية دولية خلال العقدين الماضيين، نظرًا لتوجهات سياسات الدّول الأوروبية التي تهدف إلى إغلاق حدودها وتضييق شروط دخول المهاجرين بقوانين صارمة، ممّا ولّد تزايدًا في تدفّق المهاجرين غير الشرعيّين على مستوى دول البحر الأبيض المتوسط عموما والجزائر خصوصا، وتنامي الشبكات المنظمة للإجرام التي تعرّض المهاجرين غير الشرعيين للاستغلال والعنف. لهذا تحولت الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الجزائري إلى مأساة اجتماعية بسبب وفاة الكثيرين واعتقالهم بالمراكز الخاصّة وتسليط عقوبات صارمة عليهم، مما دعا إلى مراعاة ظروفهم وحفظ حقوقهم الإنسانية.

الكلمات المفتاحية : الهجرة غير الشرعية، الحَرْقَة ، الشباب، المجتمع الجزائري، البعد الإنساني.

Resumé

Durant ces dernieres décenies, l'immigration illégale est devenue une préoccupation internationale. Etant donné les nouvelles orientations des politiques d'immigration qui visent à la fermeture des frontiéres de l'europe et restreignent la venue des migrants par un arsenal juridique. Car cela à engendré l'ogmentation du flux migratoire illégale dans les pays méditerranéens du sud vers l'europe et la coissance du crime organisé qui vulnérabilisent les clandestins. L'immgration illégale se transforme dans la société algerienne à un drame humain par le decés et l'arrestation des clandestins, leurs incarcérations dans des camps de rétention, ce qui a conduit à tenir compte de leur situation et à protéger leurs droits humains.

Les mots clés : émigration illégale, el hargua, jeunne, société algerienne, La dimension humaine.

مقدمة:

تُعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية أثارت اهتمام السلطات والمسؤولين السياسيين والباحثين في شتى المجالات، حيث تعرف هذه الظاهرة بمصطلح "الـحَرْقَة" في المجتمع الجزائري ومعناها تجاوز القوانين الدولية للهجرة.

حسب الدراسة الميدانية[2] التي قمنا بها يمثل مفهوم الحرقة قيام المهاجرين غير الشرعيين بحرق وثائقهم الرسّمية خوفا من التعرف على جنسياتهم وإرجاعهم إلى بلدهم الأصلي، كما يمثّل الطريقة التي يتعرض بها الحَرَاقْ للموت إذ هو بفعلته هذه كأنّما يَحْرِق نفسه، يعني أنّ كلمة "الحرقة" هي تشخيص الطريقة المأساوية التي تتم بها مجازفة الهجرة غير الشرعية عبر قوارب الموت في البحر الأبيض المتوسط.

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية موضوعا للأخبار اليوميّة حيث لا تتوقّف وسائل الإعلام بكل أنواعها (المرئية والسمعية والمكتوبة) عن الحديث فيها لمحاولات إحباطها وإيقاف الإبحار غير القانوني للشباب بالشواطئ والذين يتم القبض عليهم يوميا من طرف شرطة حدود السواحل حيث بلغ عددهم 2916

[1] أستاذة محاضرة (أ)، جامعة مستغانم، الجزائر. kimesabiha@yahoo.fr

[2] كيم صبيحة، ظاهرة الحرقة و الشباب، دراسة ميدانية بميناء مدينة وهران، شهادة ماجستير في علم الاجتماع، 2006، غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، ص 50.

حَـرَاق في الفترة الممتدة ما بين جانفي ونوفمبر 2017 تم تقديمهم إلى العدالة والزج بهم في السجن حسب القانون الجزائري الذي أقرّت به السّلطات لمحاربة الهجرة غير الشرعية والحدّ منها.
وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية: لماذا عادت ظاهرة الحَرْقَة من جديد؟ وما تداعياتها؟ من هم المقبلون عليها؟ ما هي التحولات التي تشهدها الدولة والمجتمع؟
ظاهرة الحَرْقَة أصبحت من أهم الإستراتيجيات الذي يتخذها الفاعلون كحل وحيد للخروج من هذه الأزمات التي تتخبط فيها فئات مختلفة من المجتمع وهو عبور البحر نحو أوروبا أمام التّصدي للمخاطر واحتمال الموت.
من خلال هذا المقال نود الكشف عن مظاهر البعد الإنساني الموجودة في تنوع الخطابات السياسية والقانونية، الدينية والاجتماعية التي عالجت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو "الحَـرْقَـة" في المجتمع الجزائري، والتي احتوت فئة عريضة من الشباب الجزائري، وخاصة منهم الذين يعانون مشاكل اجتماعية (كالبطالة، السكن، الصحة، أزمة الهوية...)، الذين يشعرون بالاغتراب عن الواقع بسبب التحولات السريعة التي يشهدها المجتمع الجزائري، باعتبارهم ضحايا لفشل مشاريع تنموية متعاقبة، وهذا أدّى إلى عدم رضا هؤلاء الشباب حسب تصريحاتهم بشعار " بَاغِي نْعِيشْ " (أريد العيش) تعبيرًا عن معاناتهم ورفضهم للأوضاع القائمة رغبة منهم في تحقيق مشروع الحَرْقَة لأجل حياة أفضل قد يجدونها في المجتمعات الأوروبية.
قُدّمت الدراسة استنادا لمجموعة من المقالات الصادرة في الجرائد الوطنية (الخبر، El watan ,Liberté، d'Oran Le Quotidien)، وأيضا لسير حياة خمسة عشرة حالة من الذكور، بالمنطقة الغربية من الجزائر (وهران، عين تموشنت، مستغانم) في فترة ما بين جوان إلى أكتوبر 2017 (عبر مراحل متقطعة). سنعرض نتائج التحليل السوسيولوجي، بالإضافة إلى معطيات مختلفة (بيبليوغرافية، إحصائيات، صور) للمساهمة كما ذكرنا سالفا في تحديد البعد الإنساني لهذه الظاهرة.

1. حالات الدراسة:

تم استجواب خمسة عشرة حالة (15)[3] من بينهم ثماني حالات (8) مقبلين على الحرقة وثلاث حالات (3) قاموا بالحرقة سابقا (مرتين)، 4 حالات تم إرجاعهم من طرف الشرطة الإسبانية، يتراوح سنهم ما بين 20 سنة و35 سنة، من جنس الذكور فقط، فتزداد حظوظ النجاح بتوفر عامل السن والقدرة البدنية على تحمل المشاق والمخاطر.

يتميز هؤلاء الحَرَاقَة:

- بمستوى تعليمي مرتفع، ينحصر معظمه في التعليم الجامعي (طلبة ومتخرجين)، حالتان فقط مستواهم من الثّانوي.
- عمل حالات الدراسة في مجالات مختلفة (وظائف، حرف، تجارة) حتى الطلبة منهم يمارسون البَزْنَسَة، وهذا يُوحي بعدم رضاهم عن الأجور التي يتقاضونها أو الربح الذي يجمعونه لكونه لا يسد حاجياتهم في الواقع.
- يقيم الحراقة والمقبلون عليها بالمناطق الحضرية وضواحيها حيث تتميز بالخاصية الساحلية أي بالقرب من مناطق الانطلاق (الشواطئ)، مما يسهل عليهم الانخراط في الحَرْقَة والإتصال بشبكات الهجرة غير الشرعية.

لاحظنا أيضا أنّ الحالة الاجتماعية للحَرَّاقَة متعددة فمنهم الأعزب (9 حالات) والمتزوج (4 حالات) والمطلق (حالتان)، فلم يشكّل وجود الزوجة والأبناء عائقا أمام الحَرْقَة بل بالعكس يعد دافعا لتحسين وضعية الأسرة بأكملها.

3- تم اختيار الحالات اعتمادا على العينة المقصودة وهي عينة الكرة الثلجية وبفضل المرشدين.

2. تشخيص ظاهرة الحرقة في الجزائر:

عرفت سنوات التسعينات[4] ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري نحو أوروبا، بسبب الأوضاع التي كان يعيشها الشباب وتخبطهم في مشاكل البطالة، الجريمة، الإرهاب... وغيرها من الظواهر الاجتماعية التي أعاقتهم عن تحقيق طموحاتهم ومستقبلهم. حاول العديد من الشباب الجزائري الإقبال على هذه الظاهرة "الـحَرْقَــة" كحل وحيد لإثبات وجودهم وحقهم في حياة أفضل. إذ يوحي مصطلح "الـحَرْقَــة" لعدم شرعية فعل الهجرة باقتحام الحدود الدولية، فالحَـرَاق يرفض الخضوع للإجراءات الإدارية والقانونية التي تفرضها الدول الأوروبية كـتأشيرة السفر "الفِيزَا" إذن فالحراق هو متمرّد على القانون. الشائع أنه عند خرق قانون المرور مثلا كعدم احترام أضواء الإشارات نقول: "حْرَقْ الضّوْ لَحْمَرْ" (تجاوز الضّوء الأحمر)، ومعنى المصطلح يختلف حسب الإطار أو الوضعية التي يوجد فيها الفرد أو بالأحرى الحَرَاق، والنقطة المشتركة في هذا المثال هي حمل هذا المصطلح الصّفة غير الشرعية وخلفية خطورة ما يتعرّض له هذا الشخص الذي وضع نفسه في هذه المغامرة.

لقد اهتم بعض الباحثين بدراسة ظاهرة الحَرْقـَة وقدّموا مفاهيم مختلفة عنها، مثل المفهوم الذي اقترحه الباحث **نظيف محمد**[5]، الذي أعطى تعريفا آخر لمصطلح "الحَرْقَة"؛ حيث أنّ المهاجر غير الشرعي يحرق المراحل، فالحَرَّاقْ يريد الحصول على كل شيء وفعل كل شيء بطريقة سريعة، ويريد الحصول في فترة قصيرة على العمل المربح والمنزل والسيارة وحتى الزواج ...الخ، هذا يعني تحقيق كل الأهداف والأحلام. نحن لا نختلف مع هذا المفهوم حسب نتائج دراستنا[6] التي قمنا بها إذ توصلنا إلى أن المقبلين على الحرقة يتظاهرون بأنهم يهاجرون من أجل الهروب من آفة البطالة، بينما هم في الواقع يمارسون أعمالا مختلفة تبطل تصريحاتهم، وحقيقة تذمّرهم ناتجة عن ضعف المردود من ممارسة هذه الأعمال لأنّهم يطمحون إلى ربح سريع ومريح، وهذا نجده لا يتناسب مع مؤهلاتهم والواقع المعيش.

إذن يمتد مفهوم الحَرْقَة عند الباحثين **عراب شادية وسبرانس خوان**[7] كفعل يتوقف عند وصول الـحَرَّاق إلى بلد الاستقبال والإقامة (غير الشرعية)، ليتحول الحراق إلى شخص غير حامل للوثائق الرسمية، كأنه رحّالْ، هائم على وجه الأرض. فصورة الحَرَّاقْ تتحدد في طريقة العبور لأجل الوصول إلى البد المقصود، قد تكون في مدة قصيرة كالحَرَّاقَة المغاربة الذين يسمح لهم قرب المكان من أوربا بالوصول السريع أو في مدة طويلة كالحَرَّاقَة الأفارقة لاجتيازهم عدّةَ دول بسبب بُعد المسافة.

والمصطلح كما تصفه **فرجيني ليدي**[8] في دراستها يعني يحرق كلّ شيء:

- المراحل التي تتم من أجل الحصول على تأشيرة سفر والتي ليس لهم أية فرصة للحصول عليها لأنهم لا يتوفّرون على الشروط المفروضة لذلك.
- الحدود التي تمنعهم من محاولة الاجتياز "لجنّة عدن الأوروبية" وتحديدا إلى الدول التي يستطيعون فيها تجربة فرصتهم مثل الذين ذهبوا من قبل.
- حرق وثائقهم (جواز السفر، بطاقة التعريف) بحيث يعرف هؤلاء الشباب والقُصّر جيّدا أنّه لا تستطيع دولة الاستقبال طردهم ما دامت لم تحدّد هويتهم (جنسيتهم).

4- حسب جريدة الإسبانية Journal el Pais ، بدأ إلقاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الجزائر على متن القوارب في سنة 1996 عددهم(815) و في سنة 1997 (1050)، تاريخ صدور الجريدة 6 أكتوبر 2002.

5-Nadif Mohamed, « La région du Tadla Azilal face aux migrations internationales », journée d'étude, organisée par la faculté des lettres et des sciences humaines, Université Béni Mellal, Maroc, le 22 avril 2006.

6- كيم صبيحة، مرجع ذكر سابقا، 2006، ص 144.

7-Arab Chadia, Souvannavong Juan David Sempere, « Des rêveurs aux bruleurs de frontière : les jeunes harragas maghrébins se dirigeant vers l'Espagne », Revue Migrations Société, vol 21, n=° 125, septembre-octobre 2009, p 2.

8-Virginie Lydie, Traversée interdite, les harragas face à l'Europe forteresse, L'Edition le Passager Clandestin, Paris, 2011, p 17.

– حتى أنهم يحرقون في بعض الحالات حياتهم.

في الفترة الأخيرة لم تتوقف الجرائد عن تقديم أرقام لإحباط محاولة الهجرة غير الشرعية عبر السواحل من طرف فرق الانقاذ للمنطقة الغربية (مستغانم، وهران، عين تموشنت) حيث قدّر عدد الحراقة في شهر نوفمبر فقط 286 حسب القوات البحرية التابعة للجيش الوطني[9].

أما تصريحات الوزير الأول **الإسباني *انياسيو زوالدو*** الذي عبّر عن قلقه جراء التوافد غير المسبق لقوارب المهجرين غير الشرعيين والتي قدر عدد الجزائريين فيها بـ 562 منذ 16 نوفمبر حتى 22 نوفمبر 2017، كما صرحت السلطات الإسبانية بأنّ 600 جزائري وصلوا إلى **ألميريا ومورسيا** في فترة ما بين 26 أكتوبر حتى 3 نوفمبر 2017[10] وتضيف جريدة الخبر[11] أنه قد تم توقيف 40 حَرَّاق في الضفة الغربية من طرف الوحدة العائمة التابعة للمجموعة الإقليمية لحراس السواحل بوهران متجهين نحو إسبانيا في غضون يومين فقط (23 و24 نوفمبر 2017).

إذن تعتبر الهجرة من المشاريع المستقبلية للشباب الجزائري، حيث يظهر هذا من خلال إحصاءات الدراسات حول الشباب. "فالمركز الوطني للدراسات والتحليل الديموغرافي والتطور"، قدم نِسبا معبرة عن هذه الرغبة تقدر بـ37 % من الشباب الذي يتراوح سنهم ما بين 15 الى 29 سنة و43,5% للذكور و29,1 % للإناث. وتوجد دراسة أخرى أجريت على 200 شاب وعن تصريح رغبتهم في الهجرة تقدر بـ 59,5 % و نصفهم 25,5 % صرحوا باستعدادهم للهجرة غير الشرعية أما 33,5 % فيفكرون في الحَرْقَة[12]، هؤلاء الأوائل في الهجرة غير الشرعية أي السباقون فيها يضعون الأمثلة الجذابة لأمثالهم من المقبلين عليها من خلال الأخبار التي تنتشر بسرعة في الأحياء التي يسكنها هؤلاء الشبان الراغبون والباحثون عن الهجرة بأي طريقة، فتطغى عليهم رغبة في الحَرْقَة كوسيلة للتعبير عن ميلهم لتحقيق الحرية الفردية بدون أن يربطوا ذلك بالواقع وبما لديهم من إمكانات كافية تحت ضغط ذهاب الآخرين الذين شقوا الطريق ونجحوا بطريقة ربما عشوائية تعتمد في بعض الأحيان على الصدفة.

3. خطابات الهجرة غير الشرعية وبعدها الإنساني:

يُعتبر الحق في الحياة كما يصرح به الحَرَاقَة " بَاغِي نْعِيشْ " حقا من حقوق الإنسان الذي وضعته منظمة حقوق الانسان الدولية، وهذا ما ورد في نص الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان[13] لسنة 1950 تحت عنوان "الحقوق والحريات"، فالمادة الثانية من هذه الاتفاقية تشير إلى "**الحق في الحياة**"[14]، "*كل شخص له الحق في الحياة وهذه الأخيرة محمية من قبل القانون* ...". في المقابل يواجه المهاجر غير الشرعي اضطهادا ورفضا دوليا جراء الصورة التي روّج لها الإعلام والخطابات فشكّلت خوفا اجتماعيا وسياسيا كبيرا "فُوبْيَا".

بعد حوادث 11 سبتمبر 2001، أصبحت تُعرف الهجرة غير الشرعية على أنها خطر حقيقي يهدد استقرار وأمن الدول الأوروبية من خلال تلك الخطابات. يصف الباحث التونسي **المهدي مبروك**[15] هذه الوضعية التي يصفها المهاجرون غير الشرعيين بأنها لا إنسانية لأنها تمس كرامتهم وتحرمهم من أدنى الحقوق والحماية أيضا، وهنا نود تحليل الخطابات (الدينية والقانونية والسياسية والاجتماعية) التي اهتمت

9 - k. Assia, « 22 harraga dont des femmes et des enfants interceptés », le Quotidien d'Oran, 22/11/2017, p 4.

10 - Youcef Wafi, Madrid decide d'emprisonner les harraga, **le Quotidien d'Oran**, 22/11/2017, p 4.

11- محمد بن هدار، توقيف الحراقة في يومين الأخيرين بوهران، **جريدة الخبر** ، العدد 8700، بتاريخ 25 نوفمبر 2017، ص 21.

12- Lakjaa Abdelkader, « La jeunesse algérienne entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires », in Algérie France jeunesse, ville et migro marginalité, sous la direction d'Hervé cellier, Abla Rouag Djenidi, édition l'Harmattan, Paris, 2008, p 51.

13-Convention de sauvegarde des Droits de l'Homme et des Libertés fondamentales telle qu'amendée par les Protocoles n° 11 et n° 14, Rome, 4.XI.1950, consulté le 05/11/2017, http://www.echr.coe.int/Documents/Convention_FRA.pdf .

14-« Le droit de toute personne à la vie est protégé par la loi. La mort ne peut être infligée à quiconque intentionnellement, sauf en exécution d'une sentence capitale prononcée par un tribunal au cas où le délit est puni de cette peine par la loi ».

15-Mabrouk Mehdi, Voiles et sel, culture, foyers et organisation de la migration clandestine en Tunisie, les Éditions Sahar, Tunis, 2010, p 36.

بظاهرة الحَرْقَة، مع إبراز البعد الإنساني الذي تحمله تصريحات المبحوثين ورجال الدين، مسؤولي الدولة ورؤساء المنظّمات وحتى رجال الأمن، لإعطاء خلفية جديدة لهذه الظاهرة التي تمس المجتمع الجزائري وفئات متعددة من الجانب الإنساني.

1.3.الخطاب الديني بين فتوى الآثم والشهيد:

أصبحت الهجرة غير الشرعية تُعَالج من الجانب الديني في المجتمع بإصدار فتاوي مختلفة، حيث يرى **ابراهيم زروقي**[16] في كتابه "الهجرة السرية والأمن القومي" _مستعينا بمقال **عبد الغني قاسم**_ أنّ ركوب البحر الهائج شرعا محرم ولا ينبغي الإقدام عليه مستندا لقول **رسول الله عليه الصلاة و السلام**: {{ من بات فوق بيت ليس لديه إجار فوقع فمات فقد برئت منه الذمة، ومن ركب البحر عند ارتجاجه فمات فقد برئت منه الذمة}}[17]، فالتحريم يرجع إلى مخاطر يتعرض لها المهاجر غير الشرعي وهي أقرب من الموت إلى الحياة، وفي السياق نفسه نعت الشيخ **أبو عبد السلام (إطار بوزارة الشؤون الدينية)** المقبلين على الهجرة السرية بالآثمين مضيفا أنّ كل من ينساق وراء شبكات الهجرة غير الشرعية عن طريق الزوارق فقد حكم على نفسه بالدخول في دائرة الحرام، باعتبار أنّ هؤلاء "الحَرَّاقَة" خالفوا الطُرق المشروعة للسفر وعرّضوا أنفسهم إلى الخطر الذي أدى بعدد كبير منهم إلى الموت[18].

لهذا أُعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية مُشكلة جديدة من مشكلات الشباب في المجتمع الجزائري ما دعا بعض المتخصصين في الشريعة إلى الإفتاء فيها عبر مواقع الأنترنيت والإعلام، مثل الشيخ **محمد حاج عيسى الجزائري**[19] معتبرا إيّاها مفسدة تجعل هذا الصنيع محرما، هي مفسدة تعرَض للموت وتخاطر بالحياة، وكبيرة من أعظم الكبائر.

وكذلك الحصص التلفزيونية التي كانت من أهمّ موضوعاتها هذه الظاهرة مثل حصة "من القلب للقلب" من خلالها خاطب الشيخ **رمضان عبد الرزاق** -من علماء الأزهر الشريف- الجمهور قائلا أنه لا يجوز شرعا القيام بهذا الفعل، وأنّه يجب أن تكون الهجرة مشروعة بطريقة مشروعة مع هدف مشروع.

لم يكن هذا الاهتمام بالهجرة غير الشرعية حكرا على المجتمع الجزائري فحسب، بل أثير الجدل حوله حتى في الدول العربية الأخرى، إذ صرح **علي القره داغي** أنه ما يحدث في بعض البلدان من ركوب البحر والتعرض للمخاطر الكبيرة الغالب فيها الهلاك، غير جائز بلا شك مُستشهدًا بقوله **سبحانه وتعالى**:﴿ وَ لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[20]، بل يدخل في ما هو يقرب للانتحار المحرم. كذلك من شروط الهجرة، أن يكون الإنسان قادرًا على الحفاظ على دينه وأخلاقه وعلى دين أولاده وأهله وذريته.

وإذا اعتمدنا على ما ذكر سابقا يجب على المسلم أولا أن يلتزم بقوانين الهجرة المعمول بها في الدول الأخرى ولا يجوز له التعدي عليها لكي لا يصبح آثما ويحمل صورة المجرم التي تُسيء بدرجة كبيرة للإسلام والمسلمين المقيمين بتلك الدول. وثانيا أنَّ كل مسلم يركب تلك القوارب ويواجه مخاطر البحر بدون وعي ومسؤولية وحماية بحجة أنه يريد الوصول إلى بلاد أخرى من أجل العيش، فهو آثم لكونه كان سببا في غرقه وموته، ولأنه يحرم تعريض النفس للهلاك. قال شيخ الإسلام **ابن تيمية** في الفتاوى الكبرى: "وركوب البحر للتجارة جائز إذا غلب على الظن السلامة وأما بدون ذلك له أن يركبه للتجارة فإن فعل فقد أعان على قتل نفسه، ومثل هذا لا يقال: إنه شهيد".

تضاربت الأحكام أيضا على مسألة موت الشباب في عرض البحر غرقًا، هل هم شهداء أو غير ذلك؟ فبعد حادثة غرق شباب مصر قرب السواحل الإيطالية، بدأت أحكام تصدر عن المفتيين والشيوخ وأساتذة الفقه، فمنهم من وصفوهم بالطمع وبأنهم ليسوا بشهداء، ومنهم من حكم لهم بالشهادة مستدلا بقوله **صلى الله عليه وسلم**: "الغريق شهيد"(رواه ابن عساكر في تاريخه وصححه الألباني في صحيح الجامع)، وبقوله **صلى الله عليه وسلم**: "الشهداء خمسة: المطعون، والمبطون، والغريق، وصاحب الهدم، والشهيد في

16- ابراهيم زروقي، الهجرة السرية والأمن القومي، دراسة في الانعكاسات و استراتيجية المواجهة، المجتمع الجزائري –نموذجا، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص 38.

17- رواه الإمام أحمد بسند صحيح.

18- ابراهيم زروقي، مرجع ذكر سابقا، ص 39.

19- محمد حاج عيسى الجزائري، "حكم الهجرة السرية (الحراقة)"، موقع في طريق الإصلاح، الجمعة 15 ربيع الأول 1439، تاريخ التصفح 2017/10/25، item/152-63مطويات-في-طريق-الإصلاح// الأقسام/https://islahway.com/v2/index.php.

20- القرآن الكريم، سورة البقرة، الأية 195.

سبيل الله" (أخرجه البخاري ومسلم). نلاحظ عدم اتفاق رجال الدين كلهم على تحريم الهجرة غير الشرعية ووضع "الحَرَّاقَة" في مكانة الآثمين بل عارض البعض منهم هذه الفتوى، مثل الشيخ **بوعمران رئيس المجلس الإسلامي الأعلى**[21]، إذ يعتبر أن الحَرَّاق الذي يَلْقى حتفه في البحر لا يُعد في نظر الإسلام آثِمًا بل هو موت عادي، داعيا لضرورة تكفل الدولة بهذه الفئة من الشباب على أساس أنهم مصابون بأمراض نفسية ناتجة عن الإحباط وما أصابهم من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والادارية.
جاء تصريح وزير الشؤون الدينية **محمد عيسى**[22] غير المتوقع، يحمّل فيه رؤساء البلديات وأعضاء المجالس الشعبية الولائية مسؤولية تفاقم ظاهرة الحَرْقَة وأكّد أن دورهم يتمثل في فتح الحوار مع المجتمع وبعث الأمل في الشباب ووضع آلية للتنمية والنشاط الاقتصادي ليجد الشباب فرصا للاستثمار، وهذا يضعنا بعيدا عن الفتوى السابقة التي تُحَمل مسؤولية الحَرْقَـة على الفاعل فقط.
أمام هذه الفتاوى أصيبت مدينة وهران بالفاجعة التي لحقت الحَرَّاقَة في عرض البحر والذين أوشكوا على الغرق، حيث تم إنقاذ 10 حراقة من طرف طاقم باخرة **طارق بن زياد** أثناء رجوعها من "أليكانت إلى وهران" والذين تمّ العثور عليهم في وضعية خطرة وهم يطلبون النجدة متشبثين بأشياء للنّجاة من موت كان قريبا[23]، لهذا لاحظنا أنّ تصور الموت عند الحراق[24] يختلف عمّا هو معهود حول مسألة خطورة الحَرْقَة واحتمال تعرض الحَرَّاقَة للموت في البحر، فبالنسبة له الحياة والموت قضاء وقدر الله ولا نستطيع التحكم فيهما سواء قبل الحرقة أو أثناءها أو بعدها، وهذا التّصور هو ما اجتمعت عليه تصريحات الحالات المدروسة حيث أنّ إقبالهم على الحرقة ليس هو السبب في موتهم.
حسب تصريح مصطفى[25]، 24 سنة: «المُــوتْ عَنْدْ رَبي مَا يَعْرَفْهَا حَتَى وَاحَدْ» (لا أحد يعرف متى نموت إلا الله). وهواري، 28 سنة: «رَبي يَكْتَبْلِي نْمُوتْ فِي البْحَر ولَا فِي بْلَاسَة وحْدَخْرَا» (الله هو الذي جعل الموت في البحر أو في مكان آخر). ياسين،30 سنة: «مَا شِي الحَرْقَة لِي تَكْتَلْ، رَبِي هُوَ لِي دَايْرْلِي نْمُوتْ» (ليست الهجرة غير الشرعية تؤدي إلى الموت لكن الله هو الذي قدر الموت على الإنسان). ونذير، 35 سنة: «انَا رَاجَلْ مَا نْخَافْشْ مَنْ المُوتْ، مَرْحَبَا بِيهَا خِيرْ مَنْ الذّلْ فِي لَبْلَادْ» (الرجل لا يخاف من الموت، فأنا أرحب به عوضا عن الذل في البلاد).
ويظهر هذا أيضا في شعارات المهاجرين السريين "يَأْكُلْنِي حُوتْ البْحَر وَلَا يَأكُلْنِي دُودْ القْبَرْ" (يأكلني حوت البحر ولا يأكلني دود القبر) لا يهم المكان الذي نموت فيه فالنتيجة هي نفسها. فقانون الموت هو من القوانين الإلهية قدّره الله على كل حيّ في هذا الكون.وللقدر رمز ثقافيّ ديني معروف بمصطلح "المَكْتُوبْ"، فالله هو الذي يتحكم في الحياة والموت، ولهذا نجد أنّ دور العقيدة ومساعدة الله أو قوى أخرى _يُعتقد أنّ الاستعانة بها ضرورية وستساهم بشكل مباشر في إنجاح مشروع الهجرة غير الشرعية وأيضا التخفيف من حدة الخوف وفكرة التراجع عنها_ دور كبير، وهذا ما يقوّي قناعتهم بما يقومون به ومدى أهميته في تحسين حياتهم، حتى أنّنا لا نستطيع تغيير فكرة الذهاب أو ثنيهم عنها.

2.3.الخطاب القانوني بين حماية الشباب ومعاقبة الممرّرين:

تندرج الهجرة غير الشرعية كشكل من أشكال الإجرام الذي يهدد أمن الوطن وحدوده فيضعه في خانة تهريب البشر وشبكة الممررين وكذلك التجارة بالمخدرات، ليذهب لأبعد من هذا إلى ما يشبه الإرهاب. فالتصقت بالحَرَّاقَة صورة سلبية بل أصبحت تهدّد أمن وسلامة دول الانطلاق ودول الوصول، ففي هذا السياق يشير **لعشر سماعين**[26] إلى هذه الصورة معتبرًا الحَرَّاقْ هو مهاجر سلبيّ مطرود من كل الأوطان فهو يُلحق الأذى للكل ولكل شيء، فيضر بالقانون والتشريع الوطني وكذلك الإتفاقيات الدولية للوطن

21- ابراهيم زروقي، مرجع ذكر سابقا، ص 40.
22- بسطامي مصطفى، "السلطات المحلية مسؤولة عن ظاهرة الحرقة"، **جريدة الخبر**، 28 نوفمبر 2017، ص 4.
23-Barti Houari, « Dix harraga secourus par le tarek ibn ziad », **le Quotidien d'Oran**, 26 aout 2017, p 03.
24- كيم صبيحة، تمثلات المهاجر السري للموت: بين المواجهة و المأساة، ملتقى وطني، الموت في الممارسات الثقافية في الجزائر، تحت اشراف مخبر البحوث الإجتماعية والتاريخية، جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر(الجزائر)، يومي 14-15 فبراير 2017.
25- تم تغيير أسماء المبحوثين للحفاظ على سرية الدراسة الميدانية.
26- Laacher Smain, Le peuple des clandestins, Edition Calmann-Lévy, Paris, 2007, p11.

ولحدود. لهذا تم وضع قانون لتجريم الدخول والخروج من الجزائر لمحاولة مكافحة الهجرة غير الشرعية وهذا حسب الإتفاقيات الدولية المبرمة[27]، وبالرجوع إلى فترة العشرية السوداء ودخول الجزائر الأزمة السياسية الأمنية الخطيرة التي عرفتها أثرت سلبا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفرد الجزائري والدولة ككيان معنوي، فاضطر المشرع الجزائري إلى مواكبة تشريعه الجنائي للتطورات الإجرامية المتنامية نتيجة الهجرة غير القانونية وأصبح التدخل بشكل صارم ضروريا لتقنين جريمة هذه الظاهرة من الجزائر إلى الخارج[28].

كما يضيف **عبد اللاوي حوسين**[29] أن الجزائر انتهجت سياسة أمنية اتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية بزيادة مراقبة السواحل وتكوين فرقة أمنية لمكافحة هذه الظاهرة والتي تقوم بمهام متعددة (التحري، البحث، التموقع، وتفكيك شبكات الهجرة غير الشرعية) بالإضافة إلى إدراج قانون يجرم هذه الظاهرة.

مرّ قانون الهجرة غير الشرعية بمراحل، ليظهر في البداية على شكل أحكام متعلقة بالقانون البحري الجزائري، وما نلاحظه أنه لم يتم التركيز على هذه الظاهرة لعدم بروزها كظاهرة إجرامية واجتماعية في سنة 1977[30]، ثم عُدّل حسب التطورات التي شهدتها الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري وبداية تجريم الإبحار غير القانوني أيضا، بموجب تعديل وتتميم القانون البحري في سنة 1998[31]، فيعاقب بالحبس من ستة أشـهر إلى خمس سنوات وغرامة مالية من 10.000 دج إلى 50.000 دج لكل شخص يتسرب خلسة إلى السفينة بنية القيام برحلة، وتطبق العقوبة نفسها على أي عضو من الطاقم أو أي موظف يساعد على متن السفينة أو على اليابسة على إركاب أو إنزال راكب خفي أو أخفاه أو زوّده بالمؤونة، كما تطبق العقوبة نفسه على الأشخاص الذين تنظموا بأي شكل لتسهيل الركوب الخفي.

فمحاربة الظاهرة كان مفروضا على دول شمال إفريقيا، لتحولها إلى بلدان عبور بالنسبة للأفارقة، والجزائر كدولة عبور أُرغمت على وضع القوانين الصارمة (كالحبس والغرامات المالية) للتخويف والحد من الظاهرة وهذا ما أكّدت عليه جريدة الحرية Le Journal Liberté[32]، من خلال مقال **بن يوب جيلالي** الذي صرّح بأنّ إلقاء القبض على الحَرَّاقَة قبل أو بعد الإبحار يكون بالزّج بهم في السجن وتقديمهم إلى العدالة التي تقرر بالعقوبة المتمثلة بالحبس في الوهلة الأولى. هذا يعتبر مؤثرا مباشرا في الحد من مغامرة الإقبال على الهجرة غير الشرعية (الحَرْقَة)، هذا ما نجده في القانون المتعلق بالبند 46 من الأمر 08-11 الموافق ل 25 جويلية 2008[33]. والذي يقرّ بـ " كل شخص، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يسهل أو يحاول تسهيل دخول أو إقامة أو حراك أو خروج بطريقة غير شرعية لأجنبي على التراب الجزائري يعاقب بالسجن لسنتين إلى 5 خمس سنوات وبغرامة مالية تقدر بـ 60000 ألف دج إلى 200000 ألف دج ".

إذن الدولة عازمة على تجريم ومعاقبة الممرّرين (وهم الأشخاص المساعدون على تسهيل الهجرة غير الشرعية) وشبكاتهم التي تستغل بؤس وخيبة أمل المهاجرين غير الشرعيين. ليذهب التشريع الجزائري إلى أبعد من ذلك وهو تجريم هؤلاء الذين يقومون بالمساعدة. "كل شخص يسهّل الهجرة السرية يتعرض إلى عقوبة بالسجن من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تقدر بـ 30000 ألف دج إلى 100000 ألف دج. هذه العقوبات تشتد في حالة حمل أسلحة. لتتحول العقوبة من الحبس بخمس سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة مالية 100000 دج الى 200000 دج. أما في حالة أكثر خطورة وهي الإجرام لشبكات

27 - قد تمت معاهدة Protocole Palerme من طرف المنظمة العالمية للأمم المتحدة، لإبرام القوانين ضد الشبكات الإجرامية الدولية للتجارة بالبشر و الهجرة غير الشرعية في سنة 2000 ب بلارم - ، الممضية من طرف 147 دولة .

28- بدروني أنيسة، حاج بن علي محمد، "جريمة الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في النصوص التشريعية الجزائرية"، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن نديم للنشر والتوزيع- الجزائر، دار الروافد الثقافية- لبنان، 2014، ص 201.

29-Labdelaoui Hocine, « Harga ou la forme actuelle de l'emigration irréguliere des algerien », CARIM , n° 18/2009 , consulté le 15/10/2017, http://cadums.eui.eu/bitstream/handle/1814/11215/CARIM_ASN_2009_18.pdf

30 - أحكام قانون البحري الجزائري، الجريدة الرسمية، العدد 29، الأمر 76-80، المؤرخ في 1977/04/10.

31 - تعديل قانون البحري الجزائري، الجريدة الرسمية، العدد 47، الأمر 98-05، المؤرخ في 1998/06/27.

32 - Benyoub Djilali, « Des dispositions pénales et des peines de prison », *Le journal liberté*, 3 décembre 2008, p 5.

33 - تعديل القانون البحري الجزائري، الجريدة الرسمية، الأمر 08-11، المؤرخ في 2008/07/25.

المنظمة (في حال كانت دولية) للممررين التي تمس إنسانية المهاجرين وتعرض حياتهم للخطر، فالعدالة الجزائرية تتخذ الإجراءات القانونية القصوى بـ الحبس من عشر سنوات إلى عشرين سنة وبغرامة مالية من 750.000 إلى مليون دينار جزائري. ويعد المهاجرون في هذه الوضعية، ضحايا للتجارة بالبشر ويتم إرجاعهم إلى دولهم لأنهم لا يعاقبون قانونيا.

فرغم وجود هذه القوانين، إلّا أنّ الواقع يُثْبت العكس، فالإقبال على الحَرْقَة من طرف الشباب لايزال متواصلا. حسب الاستطلاع الذي أجرته جريدة الحرية Le journal Liberté[34] حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لم تؤثّر هذه القوانين وليس لها مفعول الصّدمة أو العزوف عن المغامرة في البحر، الطريقة القانونية ليست فعالة أو مؤثرة وليست عاملا لتحطيم هذه الرغبة، فإن أغلبية المبحوثين 65,8% صرحوا بمعرفتهم للإجراءات القانونية عند تعرضهم للفشل، وأكثر من هذا أن 80,4 % قد أكدوا أن الإجراءات الجنائية لا تؤثر على قرار ذهابهم، فيدعم فكرة تكرار التجربة مرات عديدة من طرف الحراقة وهذا يطابق ما توصلنا له في دراستنا، أنّ نسبة 34,2 % من المبحوثين الذين لهم دراية بهذه القوانين الجديدة مقابل 65,8% الذين ليس لهم علم ودراية تامة بهذه النصوص القانونية. صرح الحَرَاقَّة بعدم أهمية هذه القوانين معتبرين إياها إجراءات لا تكبح عزيمتهم في بناء المشروع أو حتى تكراره، ومنهم أحمد (25 سنة): "رَانِي عَارَفْ بَلِي لِي يَحْرَق يَدْخَلْ الحَبْسْ، بَصَحْ مَا يْهَمْنِيشْ نَدْخَل الحَبْسْ وْ كِي نَخْرُجْ نْعَاوْدْ نَحْرَقْ"(إنني مدرك بعقوبة الحبس، لكن لا يهمني دخول السجن لأنه عند خروجي منه سأكرر محاولة الهجرة غير الشرعية)، رضوان(21 سنة): " عْلَاشْ رَاهُمْ يْدِيرُوا هَاكْ حْنَا مَا دَرْنَا وَالُوا ، مَا سْرَقْنَا وَ لَا قْتَلْنَا، حْنَا بَاغْيِينْ نْرُوحُوا هَذَا مَاكَانْ"(لم نفعل أي شيء، لم نسرق، لم نقتل، نحن نريد الذهاب فقط) كريم (28 سنة): "غِيرْ الرْجَالْ لِي يَدَخْلُوا الحَبْسْ، وَ لاَ دْخَلْتْلَهْ عَلَى خَاطَرْ الحَرْقَة مَعْلِيشْ مَشِي حَاجَة وَحْدَخْرَا " (السجن للرجال، لابأس إذا سجنت بسبب الهجرة غير الشرعية وليس بسبب آخر).

بعد صدور قانون تجريم الهجرة غير الشرعية، شنّ الرأي العام معارضة من خلال أعضاء من التشكيلات الاجتماعية المختلفة، مثل ما صرّح به أحد ضباط الشرطة القضائية لجريدة الوطن[35]، "أنّ الحراق ليس مجرما بل هو ضحية، فكلما نقف ونتحدث مع البعض من هؤلاء الشباب، تبدو لنا قصتهم توحي بالمأساة إلى درجة أننا نستطيع تأييد مغامرة الحرقة، فالحقيقة يجب تجريم شبكات الممررين الذين يعرضون حياة هؤلاء الشباب للخطر مقابل مبالغ مالية معينة". وأيضا المحامية **فاطمة بن ابراهم** التي رفضت هذا القانون وأشارت إلى أنّه غير منصف في حقّ الحراقة فيجب وضع قانون عادل، تقول: "أعتبر كل الأحكام الصادرة غير شرعية وغير منطقية في حق الشباب"[36]، فأدى هذا الأخير للموافقة على تغيير عقوبة الحبس بغرامة مالية أو أشغال ذات مصلحة عامة في بداية 2009[37]، للحَرَاقة الذين تم القبض عليهم في البحر أو عبر الحدود.

عارضت أيضا **الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان** هذه الإجراءات القانونية، مشيرة إلى أنّه رغم خضوع السواحل الجزائرية لمراقبة بحرية وجوية من طرف قوات الحرس إلّا أنّ هذا لم يمنع 1206 حراق رعن كوب القوارب سنة 2016 ومنذ 2005 تم إرجاع أكثر من 10 آلاف حراق من مختلف الأعمار، ذكورا وإناثا، ليكشف الأمر عن تأثير العامل الأمني الذي يدفع ثمنه الشباب، ونادى على وضع عقوبات خفيفة والتفكير في حلول واقعية مثل منح فرص عمل للشباب[38].

وهنا نلاحظ البعد الإنساني أصبح يتصدر أحكاما من طرف المحكمة لتفهم الوضعية المزرية التي يعيش فيها الحراقة، فأصدرت محكمة عين الترك قرارا بدفع غرامة مالية لـ 26 حراق والتي تقدر بـ 20 مليون سنتيم في شهر نوفمبر 2017[39].

34- Benyoub Djilali, op cit, p 5.
35- Boudjemaa .S, « le voyage de la derniére chance », *EL Watan*, 23 janvier 2008, p2.
36 -B. Amel, « le jugement des harraga est illégal », *EL Watan*, 29 avril 2008, p 9.
37 -Chena Salim, Les traversés migratoires dans l'Algerie contemporaine, Africains subsahariens et Algeriens vers l'exil, Edition Karthala, Paris, 2016, p 62.
38 - بسطامي مصطفى، "قوارب الموت تعود من جديد"، جريدة *الخبر*، 24 /5/ 2017، ص 5.
39 - Boutlilis Rachid, « 26 Harraga condamnés à des amendes », *Le Quotidien d'Oran*, 1 novembre 2017, p 10.

اختلفت العقوبات القانونية التي تعرض لها كل من مصطفى (24 سنة) فصرح: "أَنَا مَا عَنْدِيشْ الزْهَرْ كِي كُناَ فِي بُوطِي رَايْحِينْ لَسْبَانْيَا حَكْمُونَا شُرْطَة بَحْرِيَا وْ رَجْعُونَا لْوَهْرَانْ و دَارُولِي قَضِيَة وْ حَكْمُوا عْلِيَا نْخَلَصْ دْرَاهَمْ بَصَحْ وْرَاقِيَا تْوَسْخُوا"(لسوء الحظ تم القبض علينا من طرف شرطة السواحل و إرجاعنا إلى وهران، و أصدر عليّ حكم قضائي بدفع غرامة مالية لكن لقد اتّسخ سجلّي)، وعَلِي (22سنة): " كِي رَجْعُونِي مِنْ سْبَانْيَا، دَاوْنَا لَسُونْطْرَالْ نْتَاعْ مُسْتَغَانِم وْ سَقْسَاوْنِي عَلَى اسْمِي وِينْ نَسْكُنْ دَارْنَا كُلْ شِي وْ طْبِيبْ نَفْسِي شَافْنِي وْ هْدَرْ مْعَايَا وْ مَنْ بَعْدْ خَلَاوْنِي نْرُوحْ لْدَارْنَا"(عند إرجاعي من إسبانيا أخدوني لمركز شرطة ولاية مستغانم وتم إستجوابي وعرضي على طبيب نفسي تحدّث إليّ ثم أطلقوا صراحي).

حسب المقابلة التي أجريناها مع مسؤول بمديرية الأمن لولاية وهران والتي تعرضنا فيها للجانب القانوني للهجرة غير الشرعية وطابعها الإجرامي بالنسبة لحالات طرد المهاجرين غير الشرعيين من الدول الأوروبية، صرح بعدم إحالتهم للعدالة وعدم معاقبتهم حسب الإتفاقيات الدولية المعمول بها، بل عمل الشرطة هو التحقق من هوية المهاجرين غير الشرعيين المطرودين وليس إصدار أحكام ضدهم، فبعد التحقق من عدم ارتكابهم لجنح أخرى يتم إطلاق صراحهم.

أما بالنسبة للممرّرين فيعتبرهم القانون أنهم يشاركون في التجارة بالبشر وهم عبارة عن عصابات تمارس الإحتيال والنصب على الحراقة. كما حدث مؤخرا في ولاية تيبازة (منطقة سياحية) والتي شهدت انتشار ظاهرة الحرقة واستغلال عصابات الممررين لإقبالهم عليها، فأدمجت مصالح الأمن مواجهاتها ضمن معالجتها لـ 3012 قضية إجرام في هذه السنة من بينها جريمة تهريب الحراقة[40].لم ينجح القانون في الحدّ والردع من الظاهرة كما ذكرنا، ولهذا يجب على السلطات التفكير في حلول تحسّن من أوضاع الشباب والتي تندرج في وضع مشاريع تنموية.

3.3.الخطاب السياسي بين الأمن القومي والمشاريع التنموية:

نظرا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا اهتمّت السّلطات بها منذ عدة سنوات، ليمتدّ هذا الاهتمام إلى المؤسسات الأمنية وكلّ من وزارة الخارجية والداخلية ووزارة التضامن الاجتماعي، وحتى الرئيس الأول لقوات الجيش كما وصلت إلى اهتمام رئيس الدولة. كذلك منظّمات المجتمع المدني اهتمت بما يسمى "ملف الحَرَّاقَة" فانتهجت سياسة مساعدة وتدعيم هؤلاء الشباب.

يشير **لبدلاوي حسين**[41] إلى أن الدولة قامت بمعالجة مشاكل اجتماعية ومهنية للشباب، فوزارة التضامن الاجتماعي تكفلت بفئتين من الحَرَّاقَة، الأولى من الذين فشلوا في محاولة مغادرة الوطن بطريقة غير شرعية والفئة الثانية هم من المطرودين والمعادين لدول الإتحاد الأوروبي، وتمّ الاتّصال بـ 550 شاب جزائري مطرود سنة 2007 من طرف الوزارة، حيث أُدمج 75 % في العمل و15,08 % في طريق الإدماج أما 8,27 % فقد رفضوا أيّ مساعدة.

إذن ترتبط هذه الظاهرة بالمشاكل ذات الطابع السوسيو إقتصادي (البطالة، الأجر المنخفض، ضعف القدرة الشرائية، السكن....) التي تضع الحَرَّاق في وضعية الضحية لفشل السلطات المتعاقبة. كما حُولت ظاهرة الحرقة إلى مفهوم إنساني بسب عدم الرضا والنقص الذي يعيشه الشباب "*حَيَاة سَيِئَة*"، مما دفعهم إلى اختيار مشروع الحرقة عوض مشاريع أخرى لعدم وجودها ضمن مخططات الدولة. وزيادة على هذا تبنّت أيضا المنظمات الوطنية قضية الهجرة غير الشرعية وقامت بحملات تحسيس الشباب الراغب في الهجرة غير الشرعية كالجامعيين مثلا، كما اهتمت "جمعية الحراقة المفقودين في البحر بولاية وهران" بالبحث والتأكد من هوية هؤلاء الشباب أو القبض عليهم من طرف سلطات الدول المجاورة كالمغرب وتونس من أجل العمل على استرجاعهم أو حفظ حقوقهم وحمايتهم من احتمال التعذيب في السجون.

في يوم 17 جويلية 2012 تم عرض "حصة الحدث" التي بُثّت على القناة الجزائرية الخاصة الشروق عن الحَرَّاقَة المفقودين في تونس (39 حراق من منطقة عنابة) وتم استدعاء ممثل عائلات الحراقة

40 - ب. سليم، ح. أحمد، العصابات ومهربوا الحراقة يشوهون تيبازة، جريدة *الخبر*، 2017/11/26، ص 21.

41 - Labdelaoui Hocine, « La dimension sociopolitique de la politique algérienne de lutte contre l'immigration irrégulière », Université d'Alger, CARIM, 2008/67, p 12, consulté le 02/10/2017. http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/10112/CARIM_AS%26N_2008_67.pdf?sequence=1

الجزائريين المفقودين السيد **بوسحابة علي** وتدخل السيد **بوجمعة خشير** وهو ممثل "الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان"، ودار النّقاش حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعجز الاجراءات القانونية الدولية عن إيجاد هؤلاء الحَرَّاقة، خاصة غير الحاملين لهوياتهم والمستعملين أسماء مزيفة، وهذا ما صعّب مهمة العثور على هؤلاء الشبا، فحسب "مركز مساعدة عائلات مفقودي البحر" التابع للهلال الأحمر الجزائري[42] يتم إحصاء 50 طلب بحث شهريا تخص أشخاصا فقد أهاليهم أي اتصال بهم بعد إقدامهم على الحَرْقَة.

يتضح أن موت الحَرَّاقَة يشكل بالنسبة لنا الجانب المأساوي لهذه الظاهرة مما يجعل كل فرد كان ذكرا أو انثى، مهما بلغ سنه (طفلا، قاصرا، راشدا) معرّضا لخطر رغبته في تحقيق مشروع الهجرة غير الشرعية تحت ضغط ما يعيشه، معبرا عن ذلك بمصطلح "الحُقْرَة" وهو مفهوم يطلق للتعبير عن الحرمان السياسي وفقدان حرية التعبير مع غياب الحريات العامة، فيرى أنه محروم من أدنى حقوقه مثل الحصول على العمل، السكن وحتى تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي. هذه الفئة تبحث عن ذاتها واستقرارها وأمنها وحقها الشرعي في مكان آخر عن طريق الحَرْقَة، ومعظم الحَرَّاقَة يحمّلون السلطات ما يعانون منه في حياتهم لأن البلاد تزخر بخيرات كثيرة لكن رغم ذلك فإنّ الشعب لا ينتفع بها.

صرّح المبحوثون، هواري (22 سنة): "الدَوْلَة مَا عْطَاتْنِي وَالُوا ، نْرُوحْ لَفْرَانْسَا عَنْدْهُم كُلْ شِيْ يَعْطُوا شُومَاجْ وْسُكْنَا "(الدولة لم تمنحني أي شيء، سأذهب إلى فرنسا لأنها تمنح للمواطن امتيازات كالسكن وراتب شهري للعاطلين عن العمل)، رضا (20 سنة): " كَتْلَتْنَا الحُقَرة، لْهِيهْ مَا كَانْشْ هَدُو صْوَالَحْ، بْلَادْ العَدَالَة، مَا يحَقْرُوشْ الشَعْبْ نْتَاعْهُمْ " (دمرنا الظلم، لكن في بلاد أخرى لا يظلمون شعبهم، توجد عدالة).في السياق نفسه أكدت الباحثة **فرجيني ليدي**[43] بحكم دراستها للهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري، على المطالب الشرعية التي يبحث عنها الشباب في مجتمعهم، كالحرية، الإستقلالية الذاتية، وهذا بحصولهم على عمل ثابت ومسكن خاص، لكن أمام غياب آمال وطموحات مستقبلية، فالشباب لا يراقبون ولا يشاهدون سوى البحر الذي تبعد عنه أوروبا بضع كيلوميترات فقط ونتيجة ذلك أن أصبحت الحَرْقَة مشروعا يريدون تحقيقه، وهاجسا يسعون وراءه، وحلّا وحيدا من أجل تحقيق أحلامهم وطموحاتهم.

أما في الفترة الأخيرة فقد أعادت الدولة فتح ملف الهجرة غير الشرعية للوافدين من الدول الإفريقية، حسب تصريح وزير الداخلية **نور الدين بدوي** لارتفاع هذه الظاهرة في الجزائر (25 ألف مهاجر إفريقي من 8 جنسيات) كما أشار إلى مدى حرصها على التعامل مع الظاهرة بما تنص عليه الإتفاقيات الدولية، في المقابل كانت هناك ردود معاكسة مثل ما صرّح به رئيس حزب التجمع الديمقراطي **أويحيى** الذي أكّد على ما تشكّله الهجرة غير الشرعية الإفريقية من خطر على الدولة والمجتمع، من استفحال الجريمة والتهريب وانحرافات أخرى. وفي السياق نفسه صرح وزير الخارجية السيد **مساهل عبد القادر** مشيرا إلى تهديد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين على أمن الوطن وأن الدولة تعمل على محاربة الشبكات الإجرامية الدولية التي تعمل على إدخال هؤلاء الأفارقة بالتواطؤ مع عصابات جزائرية[44]. وهنا نلاحظ المفارقة في سياسة الدولة بالنسبة للهجرة غير الشرعية بين حقوق الإنسان والتشدد التي تنتهجها بالنسبة للحَرَّاقَة الجزائريين على أنهم شباب مهمشين يجب إعادة إدماجهم في المجتمع مع توفير كل التسهيلات لهم لكي يستطيعوا تحقيق مشاريعهم المهنية، أما بالنسبة للهجرة غير الشرعية الإفريقية والتي تعتبرها مهددة لأمن واستقرار الوطن باستفحال الجريمة وتهريب البشر فأقرت كحل لذلك طرد هؤلاء الأفارقة إلى وطنهم لحمايتهم من احتمال استغلالهم في العمل الجنسي أو العمل غير المرخص.

4.3.الخطاب الإجتماعي بين البطولة والفشل:

42 - Benfodil M., « Familles de harraga le deuil impossible », *El watan*, 26 avril, 2015, p 07.
43 - Virginie Lydie, op cit , p 36.
44- Wafi Youcef, « L'algerie declare la guerre à la maffia des passeurs », *Le Quotidien d'Oran*, 12 aout 2017, p3.

تتحول ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى عمل بطولي عند نجاح الـحَرَّاق، فيصبح من رواد التجارب الناجحة ومثالا حيًّا للرجولة والبطولة لدى العديد من الشباب، ويظهر هذا عند رجوعه إلى وطنه وعليه آثار النعمة والافتخار بما قام به، فيبدأ بسرد تجربته في شكل جذاب يغري السامعين بأنه عمل بسيط وسهل يمكن التفكير فيه ومحاولة تطبيقه. ولهذا يرى **لعشر إسماعيل**[45] في تحديده لمفهوم "الحَرَّاقْ" بأنه يتقمص دور البطل الجديد Le nouveau héros في هذا العصر الحديث، والذي يواجه الحدود الدولية. لهذا أصبح نموذج الحراق يحمل معانيَ كثيرة، مثل الرجولية والثروة والاستقلالية الذاتية التي تشكل عندهم مكانة أحسن من الفئات الأخرى، فالشباب يبحثون عن المكانة التي لا تمنحها لهم مجتمعاتهم الأصلية، وصورة المهاجر تمثل النجاح في المجتمع، النجاح الذي لا يحتاج إلى مستوى تعليمي أو معرفة بل يحتاج إلى "شْطَارَة وقْفُوزِيَة". فالحراك والتنقل كما تبينه **ماري تراز تيتو**[46] هو من أجل بناء حياة الفرد وتحقيق نجاحه من خلال الحصول على وثائق الإقامة والمال واعتراف المجتمع به شخصا قادرا على تخطّي كل شيء. وفي بعض الأحيان حتى العائلات الجزائرية تشارك في مشروع الحَرْقَة بمساعدة أبنائها معنويا وماديا.

المبحوث أمين (26 سنة) كان إقباله على الحَرْقَة بفضل تشجيع أمه "دِيرْ كِيمَا دَارُوا صْحَابَكْ، رُوحْ الحَرْقَة للرْجَالْ"، فهذا يشكل أحد الدوافع التي من خلالها ينخرط الشاب في الحَرْقَة.

إن نجاح الحراق من الصور الإيجابية في المجتمع، لكن في المقابل إذا اصطدمت هذه المجازفة بالفشل فمكانة الشاب تهتز بشكل مباشر وتتأثر رجولته، حيث يصف **إسماعين لعشر**[47] العودة بدون أي شيء عبارة عن خسارة حقيقية والتي تعاش من طرف الفاعل على أنها إهانة جماعية (للفرد وأسرته) وإهانة اجتماعية ذات تأثير رمزي قوي كالاحساس بالعار، وتأنيب الضمير.

الرجوع إلى الوطن لِلْحَرَاقْ هو إذن خيبة أمل نتيجة عدم نجاحه في اجتياز الحواجز التي اعترضته وبالرغم من ذلك فإنه يعيد المحاولة ويصر عليها للدفاع عن شخصيته كذكر وكشاب قوي ومن ناحية أخرى للمحافظة على مكانته ومكانة عائلته في المجتمع.

ما لاحظناه أن نصف حالات الدراسة تصر على تكرار الحَرْقَة لمرات عديدة، مصطفى (24سنة): " مَعْلِيشْ لَا رُدُونِي مُهِمْ نْعَاوُدْ الحَرْقَة حَتَى نُوصَلْ لَسْبَانْيَا، أَنَا مَا نَفْشَلْشْ "(لا يهم إن أرجعوني إلى الوطن، سأكرر الهجرة غير الشرعية حتى أصل إلى إسبانيا، أنا لا أفشل) ويضيف عمر (22 سنة): " نْعَاوُدْ نْرُوحْ خَطْرَا وزُوجْ وعَشْرِينْ، إنْ شَاءَ الله نُوصَل، مَا نِيشْ بَاغِي نُقْعُد هْنَا" (سأذهب مرة واثنين، وعشرين، سأصل إن شاء الله، لا أريد البقاء هنا).

يتحول الأفراد إلى حَرَّاقة يعانون ويتألمون، لعدة أسباب منها عدم إيجاد مكانة في المجتمع. بدون تحديد السن والمستوى الاجتماعي هم رجال أغلبهم شباب، حسب ميدان الدراسة التي قمنا بها في **أليكانت (إسبانيا)**[48]، وجدنا رجلا يناهز عمره 56 سنة، وشبابا، أطفالا، وحتى نساءً انخرطن في هذه المغامرة، كل هذه الفئات تعبر عمّا يتداوله المجتمع مؤخرا " الهَرْبة تْسَلَّك " (الهروب هو النجاة) حتى أنها لا تجد جدوى من البقاء، فتحت تأزم ظروف الحياة للكثير من الأسر الجزائرية، يتخبط هؤلاء في أزمة أقل ما نقوله عنها أنها إنسانية أزمة لا يرون حلا لها إلّا الفرار من البلد نحو المجهول.

- **خاتمة**

يتعرّض المهاجر غير الشرعي بعبوره البحر الأبيض المتوسط إلى مواجهة مخاطر تؤدي به إلى الهلاك والموت بشكل مباشر أو كنتيجة لهذا العبور (إصابات بجروح خطيرة)، مما يشكل الجانب

45 - Laacher Smain, op cit, p 11.

46-Têtu-Delage Marie-Thérèse, Clandestins au pays des papiers, expériences et parcours de sans-papiers algériens, Editions la Découverte, Paris, 2009, p117.

47 - Laacher Smain, « Partir pour le bout de la terre »,Revue Critique International, 2003/02, n°= 19, p29.

48- كيم صبيحة، مشروع الهجرة عند الشباب الجزائري، دراسة سوسيولوجية عن الحراقات، شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع، 2014، غير منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر، ص 130.

المأساوي لهذه الظاهرة نظرا للأعداد التي تقدمها منظمات الهجرة الدولية[49] نتيجة لسياسات الدول الأوروبية التي تمنع حراك الأفراد للوصول إلى أراضيها والتي حولت البحر الأبيض المتوسط إلى حدود قاتلة.

كنتيجة عامة وجدنا أن ظاهرة الحَرْقَة في المجتمع الجزائري تأخذ منذ بضع سنين شكل الأزمة على مختلف المستويات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي مست الشباب أولا ثم فئات أخرى تدريجيا، ونستطيع إرجاع هذا الإقبال غير المسبوق للهجرة غير الشرعية _خاصة في هذه السنة (حسب الإحصائيات المعلن عنها سالفا)_ إلى عدم استقرار النظام السياسي الذي أفقد شريحة كبيرة من الفئات الاجتماعية الأمل في رؤية أوضاع حسنة.

في ظل ما تعيشه الدولة من أزمة اقتصادية أدت إلى نقص الموارد المالية، ونتيجة تبنّيها لـ**"سياسة التقشف"** وعجزها عن استمرار القيام بمشاريع تنموية للشباب، تتعرض الكثير من الأسر إلى ضغط انخفاظ القدرة الشرائية وتقهقر مستواها المعيشي. كل هذه العوامل التي ذكرناها تعكس ما يطلق عليه **"بالفقر الاجتماعي"** الذي يعاني منه هؤلاء المقبلون على الحَرْقَة، والذي يفسره الباحث **مهدي لحلو**[50] على أنه ليس الفقر المادي بل هو الخوف منه وبمعنى آخر هو التكهن به والقلق منه في غياب رؤية مستقبلية وفقدان الأمل في حياة كريمة.

في الأخير، ظاهرة الحَرْقَة ليست خيارا بالنسبة لهؤلاء المقبلين عليها، بل حتمية لعدم وجود خيارات أخرى، فأصبحت **"*حاجة إنسانية*"** تُحَقق من خلالها ذات الفرد ووجوده أمام مواجهة خطر الموت والصراع ضده، من أجل الحصول على حياة أفضل في دولة أخرى، يرى أنها ستمنحه ما يفتقده في بلده الأصل.

- **قائمة المراجع:**

1. -ابراهيم زروقي، الهجرة السرية والأمن القومي، دراسة في الإنعكاسات واستراتيجية المواجهة، المجتمع الجزائري –نموذجا، النشر -الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2017.
2. -بدروني أنيسة، حاج بن علي محمد، جريمة الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها في النصوص التشريعية الجزائرية، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر و استراتيجية المواجهة، ابن نديم للنشر والتوزيع- الجزائر، دار الروافد الثقافية- لبنان، 2014.
3. -كيم صبيحة، ظاهرة الحرقة والشباب، دراسة ميدانية بميناء مدينة وهران، لنيل شهادة ماجستير، في تخصص علم الاجتماع، 2006، غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.
4. -كيم صبيحة، مشروع الهجرة عند الشباب الجزائري، دراسة سوسيولوجية عن الحراقات، لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع، 2014، غير منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر.
5. -كيم صبيحة، تمثلات المهاجر السري للموت: بين المواجهة والمأساة، ملتقى وطني، الموت في الممارسات الثقافية في الجزائر، تحت اشراف مخبر البحوث الإجتماعية والتاريخية، جامعة مصطفى اسطمبولي- معسكر، الجزائر، يومي 14و15 فبراير، 2017.
6. -Arab Chadia, Souvannavong Juan David Sempere, « Des rêveurs aux bruleurs de frontière : les jeunes harragas maghrébins se dirigeant vers l'Espagne », Revue Migrations Société, vol 21, n=° 125, septembre-octobre 2009.
7. -Chena Salim, Les traversés migratoires dans l'Algerie contemporaine, Africains subsahariens et Algeriens vers l'exil, Edition Karthala, Paris, 2016, p 62.

49- المنظمة الدولية للهجرة كشفت أن 33 ألف مهاجر غير شرعي توفي في البحر الأبيض المتوسط منذ سنة 2000.

50 - Lahlou Mehdi, « Les migration irrégulière entre le Maghreb et l'union européenne : évolution récentes » , Rapport de recherche , CARIM, 2005/03 , p 10. CARIM-RR05_03_Lahlou.pdf

8. -Laacher Smain, Le peuple des clandestins, édition Calmann-Lévy, Paris, 2007.
9. -Laacher Smain, « Partir pour le bout de la terre », Revue Critique International, 2003/02, n°= 19.
10. -Labdelaoui Hocine, « La dimension sociopolitique de la politique algérienne de lutte contre l'immigration irrégulière », Université d'Alger, CARIM, 2008/67, p 12, consulté le 02/10/2017. http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/10112/CARIM_AS%26N_2008_67.pdf?sequence=1
11. -Labdelaoui Hocine, « Harga ou la forme actuelle de l'emigration irréguliere des algerien », CARIM, n° 18/2009, consulté le 15/10/2017. http://cadums.eui.eu/bitstream/handle/1814/11215/CARIM_ASN_2009_18.pdf
12. -Lahlou Mehdi, « Les migration irrégulière entre le Maghreb et l'union européenne : évolution récentes », Rapport de recherche, CARIM, 2005/03. CARIM-RR05_03_Lahlou.pdf
13. -Lakjaa Abdelkader, « La jeunesse algérienne entre valeurs communautaires et aspirations sociétaires », in Algérie France jeunesse, ville et migro marginalité, sous la direction d'Hervé cellier, Abla Rouag Djenidi, édition l'Harmattan, Paris, 2008.
14. -Mabrouk Mehdi, Voiles et sel, culture, foyers et organisation de la migration clandestine en Tunisie, les Éditions Sahar, Tunis, 2010.
15. -Nadif Mohamed, « La région du Tadla Azilal face aux migrations internationales », Journée d'étude, organisée par la faculté des lettres et des sciences humaines, Université Béni Mellal, Maroc, le 22 avril 2006.
16. -Têtu-Delage Marie-Thérèse, Clandestins au pays des papiers, expériences et parcours de sans-papiers algériens, Editions la Découverte, Paris, 2009.
17. -Virginie Lydie, Traversée interdite, les harragas face à l'Europe forteresse, L'Edition le Passager Clandestin, Paris, 2011.